الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
14 March 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53261 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد بوديني** (سان مارينو): أشار إلى نص تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فقال إنه يوافق تماما على أن أهم الأخطار التي يواجهها أغلب سكان العالم هي الفقر والجوع ونقص مياه الشرب وتدهور البيئة والأمراض المستوطنة أو المعدية. وأضاف أن هذه المشاكل استمرت خلال سنة ٢٠٠٤ وحتى سنة الاحتفال بالاجتماع الرفيع المستوى الذي سينظر في تنفيذ إعلان الألفية وما تحقق من نتائج حتى ذلك الوقت. ولاحظ أنه، مع اعتراف الجميع بالمبدأ العالمي لتوزيع أفضل لثروات العالم، فإن مسؤولية العناية بتوزيع الموارد الموجودة في البلدان الأقل حظا وبصورة تتسم بمزيد من العدالة والإنصاف تقع على عاتق حكومات تلك البلدان. ولذلك، لا بد من وجود حُكم رشيد وديمقراطية حقيقية لكي تحصل تلك البلدان على المساعدة المطلوبة.

٢ - وأكد أن الفقر العالمي ونتائجه تثير قلقا عميقا في سان مارينو التي ترى ضرورة زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة والتعجيل بها، وذلك خلافا لما قد يظنه البعض. وقال إن سان مارينو بادرت بالقيام بمهمة توعية مواطنيها باحتياجات المجتمع الإنساني وهي مهمة صعبة وشاقة، وذلك رغم ما يواجهه البلد من مشاكل داخلية خطيرة، منها نفاذ الأموال اللازمة لتمويل المرتبات وزيادة النفقات الصحية.

٣ - واختتم حديثه قائلا إن أهم التحديات التي تواجهها اللجنة الثانية في دورة انعقادها الحالية يكمن في التعرف على عيوب ومزايا كل جانب وواجبات كل طرف من الأطراف وحقوقه، والتزاماته واحتياجاته. ولذلك تلزم الإرادة الجماعية لتنفيذ الصكوك المحددة بوضوح في الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - **السيد هاكت** (بربادوس): تكلم باسم الدول الأطراف في الجماعة الكاريبية، فأيَّد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعلن أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ملتزمة تماما بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية باعتماد تدابير حازمة ومتزامنة على الصعيدين الوطني والعالمي، وأضاف أنها تولي أهمية قصوى للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٥ للنظر في تنفيذ إعلان الألفية. وترى هذه الدول كذلك أنه يلزم إصلاح نقص الديمقراطية في الحكم على صعيد العالم وأن الحكم الرشيد لا بد منه في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الراسخ والدائم. وذكر أن الجماعة الكاريبية تشيد بالتزاهة في جميع مجالات الحكم من خلال ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية الذي يقر حكم القانون بوصفه المبدأ الرئيسي في التنمية الديمقراطية للبلدان الأعضاء، على أساس الاستقرار والنظام والمشاركة الفعالة لجميع القطاعات في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٥ - ولاحظ أن الجماعة الكاريبية لم تحقق أهدافها الخاصة بالتنمية المستدامة رغم ما اعتمد من ممارسات جيدة على الصعيد الوطني وذلك بسبب نظام الحكم العالمي الذي يجب أن يطبق أيضا معايير العدالة والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمسؤولية والشمول التي تحكم صنع القرارات على الصعيد الوطني، وذلك كما تم الاتفاق عليه في مؤتمر قمة الألفية وفي مونتيري وفي جوهانسبرغ. إذ لا يمكن معالجة مسائل من قبيل ضرورة إيجاد مزيد من العدالة في السياسات التجارية والمالية وإصلاح النظام المالي الدولي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والهجرات الدولية والتعاون الدولي في مسائل التمويل، بصورة فعالة، بأسلوب آخر. وأضاف أنه يلزم أيضا إجراء إصلاحات عميقة في أسلوب أداء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

وفريق العمل المالي وغير ذلك من الهيئات لزيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي.

٦ - وأعرب عن أمل الجماعة الكاريبية في أن ينفذ، في الأجل القصير، الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين والخاص بتحويل فريق الخبراء المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى لجنة تابعة للمجلس الاقتصادي، وهذه خطوة أولى في سبيل الوفاء بالالتزام الذي تم التعهد به في هذا الصدد في توافق آراء مونتيري. وقال إن الجماعة الكاريبية تهيب بجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن تؤيد الولاية الواردة في إعلان الدوحة بشأن تيسير إدماج الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. بصورة أفضل، في النظام التجاري متعدد الأطراف. وبذلك سيتمكن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية من أن يوصي المؤتمر الوزاري المقبل بمنح معاملة خاصة وتفاضلية وتطبيق معايير مؤاتية لهذه الاقتصادات. وفيما يتصل بمسألة الديون ذكر أن الجماعة الكاريبية تؤكد على ضرورة معالجة مشكلة مديونية البلدان النامية المتوسطة الدخل، على نطاق أوسع وتعيد تأكيد تأييدها لاقتراح الأمين العام الخاص بإنشاء فريق عامل يتناول مسألة الديون من منظور تلك البلدان. وقال إنه يلزم، من جهة أخرى، تعزيز برنامج عمل بربادوس بإدراج المسائل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تعرقل تنمية البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أن الجماعة الكاريبية تأمل في تجديد الالتزام السياسي والدعم المقدم لتلك الدول في الاجتماع الدولي القادم الذي سيعقد في موريشيوس، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وضمان موارد جديدة، يمكن التنبؤ بها لتلك البلدان، لحث تنفيذ برنامج العمل.

٧ - وتابع حديثه قائلا إن دول منطقة البحر الكاريبي ضعيفة بصورة خاصة أمام الظواهر الجوية والأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية التي تعرض وجودها ذاته للخطر ويمكن أن تزيل، في وقت قليل، نتائج تحققت خلال عقود من جهود التنمية. وجدير بالذكر، في هذا الصدد، مرور إعصار إيفان، منذ وقت قريب، الذي أدَّى إلى وفاة آلاف الأشخاص في هايتي وتدمير المنازل، وسبب خسائر مادية تتجاوز قيمتها ٢ ٠٠٠ مليون دولار في غرانادا. وأكد أن الجماعة الكاريبية تبذل قصارى جهدها لمساعدة سكان هاتين الجزيرتين والجزر الأخرى المتأثرة وتجدد تأكيد النداء العاجل الموجه إلى المجتمع الدولي مؤخرا بزيادة دعمها لأنشطة الإغاثة والإنعاش والتعمير. ولاحظ أن البيانات العلمية تشير إلى أن هذه الظواهر وغيرها، ومنها الإعصارات الحلزونية وهبوط مستوى البحر، نتيجة للاحترار العالمي. ولذلك تطلب الجماعة الكاريبية إلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته في مجال تغير المناخ وتؤيد جهود التكيف التي تقوم بها البلدان الجزرية الصغيرة النامية، التي تسبب أقل قدر من التلوث وهي أكثر تأثرا بالنتائج السلبية لهذه الظاهرة. وقال إن الجماعة الكاريبية تدعو مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصدق بعد على بروتوكول كيوتو أن تحذو حذو البرلمان الروسي، وكان قراره نبأ سارا. وأضاف أن شعوب هذه المنطقة تعتمد بدرجة كبيرة على البحر الكاريبي، وخاصة في مجالات منها السياحة وصيد الأسماك والتجارة بين دول المنطقة؛ ولذلك يؤمل أن يساعد المجتمع الدولي هذه المنطقة على تحقيق أهداف القرار بشأن تشجيع منظور متكامل لتنظيم منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، الذي سيقدم إلى اللجنة، للنظر فيه، في الدورة الحالية.

٨ - ختاما، قال إن الجماعة الكاريبية التي اشتركت في الأعمال التحضيرية للدورة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والتي ستعقد في تونس، ترحب بالنتائج التي توصلت إليها الدورة الأولى المعقودة في جنيف، وتأمل أن تتوج القمة بإنشاء قاعدة دولية لوضع حد للفجوة الرقمية وباعتماد قواعد دقيقة في مسألة نظام الإنترنت.

٩ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): أيد البيان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ولاحظ أن أوجه التفاوت القائمة بين الأمم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي قد تزايدت نتيجة للعولمة ولتحرير التجارة العالمية. وأنه أمام التلاعب غير المقبول بقواعد الاقتصاد العالمي وأدائه من جانب مجموعة محدودة من الدول لخدمة مصالحها الخاصة، يلزم التوصل إلى اتفاق فعَّال في المجتمع الدولي لمواجهة مشاكل من قبيل زيادة حدة الفقر الذي يعاني منه أكثر من ربع سكان العالم، وعدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية، وغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه التام في عدد كبير من البلدان الفقيرة؛ وعبء الديون في هذه البلدان، وعدم توفر الأمن الغذائي الذي يمكن أن يؤثر على بلدان منها البلدان الغنية، التي تعدم فيها كميات كبيرة من الأغذية من أجل ''تثبيت الأسعار'' بينما يؤدي عدم توفر خدمات مياه الشرب والرعاية الصحية إلى الحكم على ثلث البشرية بعمر متوقع لا يزيد عن ٤٠ سنة. وأكد أنه يلزم، من أجل تحقيق الأهداف المحددة، تنفيذ توصيات اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة. وفيما يتصل بمكافحة الفقر، قال إن مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتوظيف وبالحد من الفقر في أفريقيا، والمعقود في أوغادوغو يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر وافق على تركيز الاهتمام على التوظيف في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للقارة وعلى إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأضاف أنه يتطلع إلى أن يكون قد تم اتخاذ تدابير محددة تعبر عن الإرادة السياسية التي أبداها المجتمع الدولي في قمة الألفية لتحمل مسؤوليته جديا بالنسبة لمكافحة الفقر، عند النظر في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، في سنة ٢٠٠٥.

١٠ - وأعرب عن ترحيب بوركينا فاصو بالمبادرات الرامية إلى تعبئة موارد جديدة لمساعدة البلدان الأفقر على تجاوز احتياجاتها المزمنة إلى الموارد المالية ومنها حملة مكافحة الجوع والفقر التي بحثها رؤساء أسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا، واقتراح المملكة المتحدة بشأن التسهيلات المالية الدولية؛ ومبادرة القطن التي أطلقتها أربعة بلدان أفريقية من جنوب الصحراء الكبرى في منظمة التجارة الدولية؛ والاتفاق العالمي الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة. ختاما، قال إن هناك مسائل هامة جديرة بالذكر منها حالة البيئة المعرضة للتلوث والاحترار العالمي والتصحر، وأشار بمواصلة النظر المتعمق في تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة. ولاحظ من جهة أخرى تزايد البلدان المتأثرة بالهجرات التي تعتبر وسيلة للحوار والتفاهم فيما بين الثقافات، وتوجد تحديات ذات طابع ديموغرافي واجتماعي واقتصادي وسياسي في آن واحد. وقال إن بوركينا فاصو تؤيد، لذلك، عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرات الداخلية والتنمية.

١١ - **السيد شودري** (بنغلاديش): توجه بالشكر على ما حصل عليه من تأييد خلال رئاسته للجنة. وأكد أنه يلزم تحديد القيود الهيكلية والنظامية التي حالت دون تحقيق العولمة لفوائدها المرجوة والتغلب عليها، حيث أن بعضها يرد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة. وقال إن هذا يتطلب تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية على الصعيد الدولي، ونظام مالي يتسم بالشفافية ويكون مفتوحا لمزيد من المشاركة، وتدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية بشكل يمكن التنبؤ به، من أجل الحد من ضعفها أمام الأزمات المالية. ولاحظ أنه يلزم، بالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستويات التي تم التعهد بها، دراسة التوصيات الهامة الخاصة بالآليات الابتكارية للتمويل بصورة جدية، من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وهي التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المنشأ بمبادرة من رئيس البرازيل. وأوضح أنه يمكن، بالفعل، تخفيف حدة الفقر ودفع التنمية من خلال الاستخدام الرشيد والعملي للمساعدة

الخارجية وتطبيق المفاهيم التي وضعتها البلدان ذاتها، ومنها تقديم الائتمانات الصغيرة في إطار التعددية والديمقراطية وتمكين المرأة. وقال إن بنغلاديش أثبتت ذلك على نطاق واسع وتأمل أن تعمل اللجنة خلال دورتها الحالية، على وضع الأسس اللازمة للنظر في تنفيذ التعهدات الواردة في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، في سنة ٢٠٠٥.

١٢ - ومضى يقول إنه يلزم، بعد انتكاسة كانكون، الوفاء بالتزامات هامة كيما تستطيع البلدان النامية توسيع قاعدة صادراتها وزيادة قدرتها على التفاوض، مع إلغاء الجمارك والحواجز الأخرى غير الجمركية إلى تحد من وصول منتجاتها إلى الأسواق، ومع عدم إغفال أوجه عدم التوازن بين اقتصادات البلدان المختلفة والاحتياجات الاجتماعية لأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية التي تستحق برامج عملها كل دعم من اللجنة. وأوضح أن بنغلاديش ترى أنها تماثل مشاكل إفريقيا وتطلعاتها بشكل وثيق وتعتقد أن يمكنها الاستفادة مما حققته مجتمعات أخرى تمر بظروف مماثلة. وقال إن الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينطويان على آمال. وإن بنغلاديش استطاعت تقاسم معارفها وخبراتها في مجال الائتمانات الصغيرة والتعليم غير المدرسي وتمكين المرأة بفضل عمليات حفظ السلام المنتشرة في أفريقيا، وأنها ستستفيد من فرصة الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في سنة ٢٠٠٥ لمواصلة القيام بهذه المهمة.

١٣ - وذكر أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والذي سيعرض على اللجنة في الدورة الحالية، يجب أن يعمل على دعم عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة التي تجد نفسها، للأسف، على حافة التهميش وتعمل بفضل التبرعات المقدمة. وقال إنه يلزم أن تتوفر لهذه الأنشطة تدفقا ملائما من الموارد التي يمكن التنبؤ بها، حتى تستعيد التنمية وضعها كمحور لأنشطة المنظمة. وفيما يتصل بضرورة أن يكون تنظيم أعمال اللجنة عمليا ومتسقا بدرجة أكبر، قال إن هناك مقترحات وتوصيات قدمت في الدورات السابقة، وأدرج كثير منها في قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨. وأعرب عن أمله في أن تعمل الوثيقة المذكورة على زيادة كفاءة أعمال اللجنة وتحديدها ووضوحها ومشاركتها.

١٤ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى التدابير التي اتخذتها اللجنة الثانية من أجل تيسير أعمالها وزيادة جدواها. ولاحظ أنه مازالت هناك حاجة إلى كثير من الإصلاحات. وقرر، بهذه الروح، أنه لن يدلي ببيان خلال المناقشة العامة وأنه سيحتفظ برأيه إلى أن تتم معالجة مواضيع محددة من البرنامج، من أجل إجراء مناقشة مثمرة.

١٥ - **السيد دوريان** (البنك الدولي): قال إن العالم الحالي، الذي يتسم بأوجه عدم توازن كثيرة وبعدم استقرار عميق وكذلك بالعولمة والتقدم التكنولوجي رفيع المستوى، لديه القدرة على معالجة مشاكله. وأضاف أن السؤال الأساسي هو ما إذا كان من الممكن تعبئة الإرادة السياسية وتطبيق المعارف المكتسبة بالسرعة الكافية لتحقيق نتائج هامة. ولاحظ أن أوجه التشابه بين برنامج لجنة التنمية واللجنة الثانية يوضح ما أحرز من تقدم في العمل المشترك للجنتين. وقال إن عملية مونتيري والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة وأعمال اللجنة الثانية قد ساهمت في تعديل شكل التعاون بين البنك الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة وفيما بينها. وأضاف، في هذا الصدد، أن العمل المشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومات المشاركة، فيما يتصل بتنسيق المساعدة الإنمائية، ومؤتمر شنغهاي المعني بتخفيف حدة الفقر، وأعمال الهيئات الاستشارية والتقنية المشتركة مثل مشروع الألفية، والأعمال

المشتركة لتوضيح ونشر بيانات ومقترحات الهيئات الابتكارية لتمويل التنمية، قد أرست أسس الالتزام الجماعي بتحقيق تنمية فعَّالة.

١٦ - ومضى يقول إنه، في اجتماع لجنة التنمية المعقود في واشنطن العاصمة، يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أصدر وزراء المالية والتنمية بيانا يركز الاهتمام على أربعة مواضيع. أولا، فيما يتصل بكفاءة المساعدة وطرائق التمويل، أشار البيان إلى ضرورة زيادة تدفق المساعدات وتكميلها بمبادرات أخرى ابتكارية منها الدائرة المالية الدولية، والضرائب العالمية والتبرعات ومؤتمر قمة الرؤساء من أجل مكافحة الجوع والفقر المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ثانيا، فيما يتصل دعم أسس النمو والتنمية في القطاع الخاص، ستنفذ مبادرات موجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار ودعم القطاعات المالية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وهي عناصر أساسية في تعجيل النمو لصالح الفقراء. ورحب أيضا بخطة البنك الدولي لحث تنفيذ خطة العمل الخاصة بالهياكل الأساسية وتخطي الحاجة إلى توسيع المجال المالي لتشجيع الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية في إطار الحدود التي تفرضها الحكمة المالية واستدامة الديون، وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وفيما يتعلق بالموضوع الثالث وهو استدامة الديون، قال إنه سيجري النظر في التقدم المحرز في إطار المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ورحب كذلك بالقرار الخاص بتأجل البند الخاص بالتقادم وبإقامة إطار لاستدامة الديون من أجل مساعدة البلدان النامية على إدارة قروضها. ختاما، فيما يتصل بمشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، طلب تقديم تقرير عن مقومات البقاء المتوفرة لجميع الخيارات المقترحة في الاجتماع اللاحق للجنة التنمية. وإضافة إلى هذه المواضيع الأربعة، أعرب الوزراء عن ترحيبهم أيضا بالتقدم المحرز في عملية استراتيجية مكافحة الفقر، وتجاوزوا الحاجة إلى إعادة النظر في شكل تكوينها لمساعدة البلدان على تخطي العقبات، وطلبوا إلى البنك الدولي أن يعيد النظر في سياسته وممارساته الخاصة بالشروط المحددة ختاما، قال إن الوزراء تناولوا أيضا مشاكل مختلفة متصلة بالتجارة وبرنامج الدوحة للتنمية وحثوا الجهات المانحة التي لم تتخذ بعد إجراءات محددة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن تفعل ذلك.

١٧ - **السيد اليسايا** (ساموا): تكلم باسم البلدان الـ ١٤ لمنتدى جزر المحيط الهادئ التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، فتقدم بالتعزية لحكومات وشعوب البلدان المتأثرة في موجة الأعاصير الأخيرة التي اجتاحت نصف الكرة الشمالي. وقال إن الدمار الذي حدث يعتبر دليلا واضحا على أن ما يمكن القيام به قليل أمام ظواهر طبيعية على هذا النطاق، بالرغم من الاستعداد الجيد واستراتيجيات الحد من الكوارث. ففي ظرف ساعات، تحول مستوى التنمية، الذي تم تحقيقه بعد سنين عديدة من الجهود الشاقة، إلى لا شيء وتعين تحويل الأموال المخصصة للهياكل الأساسية والاستثمارات الاجتماعية للمبادرة بعمليات الطوارئ ومشاريع إعادة التأهيل في الأجل المتوسط. وأضاف أن الضعف الهيكلي المستمر للبلدان الجزرية الصغيرة النامية يعمل على إبراز أهمية الاجتماع الدولي الذي سيعقد في موريشيوس، في كانون الأول/يناير ٢٠٠٥، للنظر في تنفيذ خطة عمل بربادوس للتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. قال إن أعضاء المنتدى يحثون جميع البلدان على إيفاد ممثلين رفيعي المستوى ويأملون أن يساهم الاجتماع في إعطاء دفعة لتنفيذ برنامج العمل والحث على اتخاذ تدابير بشأن مسائل من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٨ - ومضى يقول إن تغير المناخ والتقلبات المناخية وارتفاع مستوى البحر تمثل أخطارا حقيقية تهدد بلدان المنتدى. وأضاف أن زعماء المنتدى أشاروا في رسالتهم الصادرة في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أن أعضاء المنتدى قد اتخذوا تدابير ملموسة للتخفيف من آثار تغير المناخ وأنهم يحققون الأهداف المحددة في كيوتو. وهم يطلبون أيضا اتخاذ تدابير عاجلة بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة ويؤكدون ضرورة أن تقدم أهم الجهات المسؤولة عن الانبعاثات تعهدات جديدة في المستقبل. وفي الرسالة الموجهة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أكد الزعماء التزامهم بالاشتراك في سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى للمؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

١٩ - وأعرب عن ارتياح أعضاء المنتدى للإطار الجديد لاستبعاد البلدان من قائمة أقل البلدان نموا المقترح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرون أن التنقيح المستمر لمعايير تحديد أقل البلدان نموا قد ساهم في التعبير على نحو أفضل عن ضعف البلدان الجزرية الصغيرة النامية بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات بشأن قائمة أقل البلدان نموا. وقال إن المنتدى يحث أيضا لجنة سياسات التنمية على مواصلة جهودها من أجل التعبير على نحو أفضل عن الضعف في مؤشر الضعف الاقتصادي. وإن أعضاء المنتدى يرون أن أوجه التقدم التي تحققت مؤخرا في إطار جولة الدوحة، بما في ذلك ما يتصل بالزراعة والمعاملة الخاصة والتفاضلية، قد أوجدت فرصا لأن يساهم برنامج الدوحة في إضفاء مزيد من الإنصاف على نظام التجارة الدولية وفي تحسين أدائه. ختاما، أعرب عن ترحيب أعضاء المنتدى بالتقدم المحرز في مهمة تبسيط وترصيد أعمال اللجنة الثانية وعن أملهم في أن يسفر ذلك عن زيادة كفاءة الأمم المتحدة وعن أن تكون أكثر استعدادا لمواجهة التحديات المطروحة. وأكد أن أعضاء المنتدى يشاركون بنشاط في الأعمال التحضيرية لاجتماع سنة ٢٠٠٥ الذي ستنظر في تنفيذ إعلان الألفية، بغرض السهر على مصالح البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٢٠ - **السيد مونزبرغ** (صندوق النقد الدولي): قال إن اللجنة الدولية للنقد والمالية قد اجتمعت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وتناولت عددا كبيرا من المسائل المتصلة بالاتجاهات الحالية للاقتصاد الدولي التي تنعكس أيضا في برنامج اللجنة الثانية. وأضاف أن الاقتصاد العالمي يواصل نموه وأنه من الممكن أن تستمر عملية التوسع هذه في المستقبل. ولاحظ، مع ذلك، أن هناك احتمالا أن يتعرض هذا الانتعاش للخطر نتيجة لتقلبات أسعار النفط وعدم التوازن في الاقتصاد العالمي. وقال إن هناك وعيا متزايدا بضرورة اتخاذ تدابير بهذا الشأن وبأن السياسات الرامية إلى تصويب أوجه عدم التوازن العالمي تعد مسؤولية مشتركة. ولذلك فمن المهم مواصلة المضي في دعم الحالة المالية في الأجل المتوسط، وإضفاء المرونة على أنواع التغيير.

٢١ - وأكد أهمية أن يمارس الصندوق رقابة فعالة ومحايدة على الدول الأعضاء وخاصة، على الاقتصادات والأسواق ذات الأهمية العضوية، نظرا لتأثير سياستها المحتمل على البلدان الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي. وقال إن الصندوق يلتزم بالمشاركة بنشاط في المناقشات التي ستجرى في سنة ٢٠٠٥ للنظر في تنفيذ إعلان الألفية، وفي الاجتماع الرفيع المستوى لمتابعة توافق آراء مونتيري، دون أن تغيب عن نظره ضرورة زيادة المعونة والمساعدة التقنية وتنسيقها على نحو أفضل، وتخصيص إعفاءات أكبر من الديون للبلدان المنخفضة الدخل وإسداء المشورة القياسية الملائمة لها. ولاحظ أنه يجب استخدام عملية وثائق استراتيجية مكافحة الفقر من أجل تنسيق المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان بمبادرة من بلدان أخرى وإعادة تأكيد تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقال إن من الجدير بالذكر أيضا التقدم المحرز في تخفيف الديون في إطار المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تم تمديدها

لمدة سنتين إضافيتين. وأضاف أنه يلزم أن يضع الصندوق والبنك الدولي إطارا لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تخفيض ديونها إلى مستويات مستدامة. وذكر أن اللجنة الدولية للنقد والمالية، من جانبها، تشجع الهيئتين على مواصلة تحليل فعالية المساعدة والقدرة على الاستيعاب وآليات القياس على أساس نتائج التمويل وطرائقه وآلياته، التي تسمح بزيادة تدفق المساعدة، ومنها الدائرة المالية الدولية، والضرائب العالمية وغير ذلك من الصكوك الابتكارية. وقال إن اللجنة تسلم أيضا بأهمية التجارة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، على الصعيد العالمي؛ وتؤيد الاتفاقات التي تمت عن طريق التفاوض، في تموز/يوليه، في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢٢ -وفيما يتصل بفعالية صكوك الصندوق في مواجهة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الدولي، نوقشت إمكانية إعطاء بيانات للأسواق والمانحين والدائنين دون حاجة إلى استخدام المورد المالية للصندوق، وفيما يتصل بالاتفاقات ذات الطابع الاحتياطي، تم النظر في ضرورة إنشاء آلية مماثلة للآلية الملغاة حديثا والمتمثلة في الاعتماد المخصص للطوارئ. وبالنسبة إلى حل الأزمات المالية، قال إن اللجنة ترى أن إدراج بنود للعمل الجماعي في عمليات إصدار السنوات الدولية، وتقدم القطاع الخاص في وضع مدونة لقواعد السلوك، من الأمور الإيجابية. وقد أعرب عن أمله في أن تتمكن من إجراء تحليل مفصل، بدرجة أكبر، لتنفيذ سياسة منح القروض للبلدان التي لديها متأخرات، في المستقبل القريب.

٢٣ - **السيد عادل** (مصر): أيد البيان الذي أدلى به كل من مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الدول الأفريقية، وأشار أن التعاون من أجل التنمية يجب أن يقوم على أساس فكرة أن التنمية والقضاء على الفقر من المسؤوليات المشتركة التي تستند إلى التعاون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الألفية، وأنها تعتبر أسرع طريق لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وقال إنه يلزم إدخال الإصلاحات الداخلية الأساسية من أجل التنمية ومعالجة مصادر عدم التوازن الهيكلي والنظام الاقتصادي والمالي الدولي معالجة متعمقة، وينبغي أن يكثف المجتمع الدولي التعاون وأن يصحح أوجه عدم التوازن هذه من أجل تهيئة بيئة مالية دولية مستقرة. وأضاف أنه يلزم، لذلك، المضي في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بغية مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، وأن على البلدان أن تفي بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في هذا السياق، وخاصة التعهدات المتصلة بتقديم المساعدة الإضافية، وبتخفيف عبء الديون وزيادة الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أنه يجب أن تتاح للمواد الأولية للبلدان النامية سبل الوصول المستقرة إلى الأسواق الدولية ولذلك يجب تقديم المساعدة التقنية اللازمة للحد من ثغرة المعارف المتزايدة بين الشمال والجنوب.

٢٤ - وأعرب عن تأييد مصر للتعاون بين بلدان الجنوب وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها وسائل لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقال إن جهود الإصلاح في البلدان الأفريقية لن تكون مثمرة في حالة عدم قيام البلدان المتقدمة النمو بإلغاء العقبات الموضوعة في سبيل وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواقها. وقال إنه يلزم أيضا زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المستوى المتفق عليه دوليا ومواصلة المناقشة بشأن الأخذ بمنظور واسع النطاق لتنفيذ توصيات توافق آراء مونتيري.

٢٥ -ولاحظ أن الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة يمكن أن تكون فرصة سانحة للبلدان المتقدمة النمو لتجديد تعهدها بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية للوفاء. بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، خاصة فيما يتصل بمياه الشرب والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وأضاف أنه يجري الاستعداد لمؤتمر قمة سنة ٢٠٠٥، الذي سيتعين فيه إعادة تأكيد

قرارات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة التي تدعو إلى دعم الجهود الدولية لصالح التنمية. ولاحظ أنه سيلزم أيضا التشديد على اتخاذ تدابير عملية تفي بها الحكومات بالتعهدات المقطوعة في تلك المؤتمرات وخاصة ما يتعلق منها بتقاسم المسؤولية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ختاما، فيما يتصل بتقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة، قال إنه يأمل أنه سيعكس الوضع الراهن للتنمية المستدامة على المستوى الدولي وأن يؤكد من جديد التعهدات المذكورة.

٢٦ - **السيدة هولغين كوييار** (كولومبيا): قالت إن التفاوت المتزايد بين الأحوال المعيشية ومستوى التقدم في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية يؤثر على أقل البلدان نموا وعلى البلدان المتوسطة الدخل. وأضافت أن فكرة دخل الفرد يمكن أن تؤدي إلى تقدير جزئي للواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، إذا نظر إليه على نحو فردي دون أي سياق. ولاحظت أن الحمائية، والإعانات، والديون، وعدم التماثل المالي تعمل على صعوبة التقدم في البلدان المتوسطة الدخل وتؤدي إلى عكس اتجاهه مع ما يترتب على ذلك من انتشار الجوع والفقر. ولاحظت أن هذه البلدان تواجه أيضا عقبات من قبيل الكوارث الطبيعية، والمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة، ويمثل سكانها ٥٠ في المائة من سكان العالم و٨٠ في المائة من فقراء العالم، أي نحو ٦٠٠ مليون شخص، منهم ٣٥ مليونا من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ويعانون من الجوع، ويحاولون البقاء على أقل من دولارين يوميا.

٢٧ - ومضت تقول إن تناقص التعاون الدولي لأغراض التنمية الذي يوجه إلى البلدان المتوسطة الدخل يحول دون استطاعة تلك البلدان التغلب على المشاكل الهيكلية ومواجهة الأوضاع المصاحبة الناشئة عن الدينامية الاقتصادية والمالية الدولية. وأكدت أن هذا التعاون يجب أن يعطي الأولوية لنقل التكنولوجيا والتقنيات، بغرض دعم القدرات الوطنية للتنمية. وأكدت أنه يلزم بالمثل تحقيق التوازن في أوجه عدم التماثل التجارية، وأن تحرير التجارة يفيد جميع البلدان، وأنه لا بد أن تضع البلدان المتقدمة النمو حدا للتدابير الحمائية مع إتاحة فرص لوصول صادرات البلدان النامية إلى أسواقها. وذكرت أن الأمر يتطلب أيضا وجود هيكل مالي دولي يسمح بالوصول إلى عمليات صنع القرار على نطاق واسع وديمقراطي، ويضع حدا لعمليات غسل الأموال والفساد. وأضافت أن البلدان المتوسطة الدخل بحاجة إلى بيئة دولية مؤاتية للتنافس في ظروف مناسبة حيث أن لديها القدرات والموارد البشرية المدربة والمزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن توجد الأحوال اللازمة للتنمية والتقدم من أجل سكانها إذا تمت إدارتها بالشكل الملائم.

٢٨ - ختاما، قالت إن الدول عليها واجبات حتمية: الحكم الرشيد، ودعم حكم القانون، والشفافية في الإدارة، والاستقرار المالي، وتهيئة المناخ المحلي المؤاتي للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي، وتشجيع الائتمانات الصغيرة في المجال الزراعي والحضري.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.